مـجلـة الـعلـوم الشـامـلـة
المجلد (9)، العدد (33)، ([ديسمبر 2024)
ردمد: 2518-5799

Journal of Total Science
Volume (9), Issue (33), (Des. 2024)
ISSN: 2518-5799

المرتكـــــــزات الإجرائيـــــة للمشروعات الصغري والمتوسطه والمتناهية الصغر في ظل مبادئ الحوكمـــــــــــــة

الدكتور عبد الباسط هـــلال الكـــــزه

.....

ملخص البحث :أن هذه الدراسات شاملة، ترسم صورة دقيقة ترصد آلية عمل النـــــظم الاجرائـية المؤسسية والقانونية للمشروعاتكما ترصد التحديات وتحدد الفرص البارزة، وتطرح تطلعات لاجراء تطويرات النظم الحاكمة للمشروعات حول بناء المؤسسات والأطر الاقتصادية البديلة لاجل صناعة رواصدللتنمية المستدامة في ليبيا.
وتقوم هذه الدراسات على مبادئ خطة التنمية المستدامة للتجارب المقارنـة كمعيار، وقامـــت بتحديد الموضوعات ذات الأولوية المحتملة التي ستكون بمثابة مدخلات أو ـفزات للتحولات الممنهجة، حـيال التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة, ولقد تم إثراء وتطعيم لهذه الدراسة تم الاعـــــــداد لعدة ورش علمية وندوات, كما تناول البحث التحديات التي تواجه المشروعـات الصغيرة والمتوسطة فـي ليبيا وســـبل مواجهتها وفـــــق تقيـــــيم الأطر التظيمية الحالية وبالتطرق الضمني لمعطيات , الحوكمة بمبادئها ومعاييرها التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وحسن استغلال الطاقات والامكانيات البشرية والماديـــــة والتنظيمية في المجتمـــــع،وتسعى إلى تحـــقيق العدالة والمساواة والشفافية، وتحارب الفساد بكافة صوره وألوانـــــــــه بما يضـــــــمن مؤشـــــرات مرتفع في الاداء والجـــــــودة.
,كما يستدعي البحث التطرق الي التجارب الدولية للاسترشـــــاد بها في هذا المجـــال ، كتجربة الـــيابان، وكوريا الجنوبـية والصيـــن وبعض التجارب الأخري , ولقد خلص البحث إلى أنه من التحديـــات التـي تواجه المشروعـــات الصغيـــرة في ليبيا : التحديات قانونية ، وأخرى تحديات تمويلية ، وتحديات وعراقيل إدارية، وعراقيل جسيمة في مجال التسويق .
ومن أهم التحديات : التي رصدها هذا البحث أن نهج المشروعات الصغري والمتوسطة يعاني قصورا جسيما من حيث التخطيط الممنهج وغياب الأطر القانونيةالمنظمة وأغفال تام للحمايات القانونيـــــــة للإنتاج المحلي .
ولقد أوصى البحث بأهميـة : الأستفادة من التجارب الدولية التي حققت مؤشرات مرتفعه علي مستوي التنظيم المؤسسي والقانـــــوني حيث تحققت بهاأرتفـــــــــاع في مستـــــوي الدخـــل القومي والي أهـــداف أخري فـي مجـــــال المشروعات الصغيرةوسيادة مبدأ الفراغ القانوني المنظم للمشروعات الضغري والمتوسطة والمتناهية الصغر .

مقدمـــــة:

بات يقينا أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة النهج المحـــــــوري لإنشاء أقتصـــــاد متيـــــن ممنهج وتتحقق به التنميـــة الأقتصادية بما ي عكسه من زيادة في

القيمة المضافة، ونمو النـاتج المحلـي الأجمالي، كما يخلق أطارا لتنويـع الأقتصاد، كما يمثل مصدرا رئيساً في خلـــــق فرص عمل. ويضمن أطارا هاما أمام رواد الأعمال لتحويل أفكارهم إلى مشروعات مختلفـــة على أرض الواقع .

وعلى الرغم من ذلك يواجه تطوير هذا القطـاع في ليبيا عـدة تحديـات تفـوق كثـــيراً ما تواجهها المـشروعـات ماتواجهه الدول المقارنة, حيث يؤدي إفتقارها للحجـــــم الأمثـــل في التنظيم بكافة تنوعاته القانوني والمالي والأقتصاديوالأجتماعي ويتنـاول هـذا البحـث مجموعة التحديـات التى تعـوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبعض التجارب الدولية وسبل مواجهتها في ضوء بعض التجارب الدولية الناجحة.

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث في أهمية بيان التنظيم القانوني للمشروعات في التطبيقات المقارنه وبيان كيفية تنظيمها في النظام الليبي وذلك ممتد من أهمية المشروعاتبتصيفاتها لدورها الاســـــاسي في النمـــــــو الاقتصادي ورفـــــع مستوي الدخـــــل القومي وانعاكاســـــات القيم المضلفة علي التنمية المجتمعية بمكوناتها ، و مجمل القولأهمية وضرورة تنمية هذا القطاع لمواجهة جميـع التحديات المختلفة التي تواجهه, إذ أن التطور المـــــراد تحقـقه يعـــــد مدخـــــلاً رئيسا في القضاء على أغلب المشاكل التي تواجه الأقتصاد ككـــل ومواجهة أشكالايات البطالة .

هدف البحث:

يسعى البحث إلى عرض أهم التحديات التـي تواجـه قطـاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبعض التجارب الدولية ، سواء تلك المـشروعات القائمـة الفعـــــــــلية ، أو التي في طريقـــها للإنشاء، ومحاولة و ضع رؤية في كيفية مواجهة هذه التحديات من خـــلال الأستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال, وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يتنـــاول البحـــــث النقاط التالية :

أولاً: خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطةعلي الصعيد الأجتماعيوالأقتصادي والأمني .

ثانياً:كما نتعرض لواقـــــــــع المشروعات في النظام الليبي والتـطرق الي دراســة بعض التجارب الدولية الناجحة.

مشكلة البحث :تكمن الأشكالية في تعدد الأطر التنظيمـية للمشروعات الصغريوالمتوسطه وأغفال التنظيم القانوني الكـــافي وفق أسسالحوكمة المنظـــم للمشروعات الصغريوالمتوسطه في ليبيا .

منهج البحث : استخدمت ا لدراسة الأسلوب التحليلي والمنهج المـــقارن في لدراســـــــــةنهج المشروعـــات وآليات تنظيمها وفق المنظومة الأجرائية التنظيمية ومدي قدرتها علي تنظيـــــم المشروعات مع مقارنتها مع التطورات التنظيمة لدي بعض الدول للمشروعـــات في تنميـــة المشـــروعات الصغيرة

والمتوسطة والمتناهية الصغر، ومدى إمكانيـــة الأستـــفادة منها في تنظيم ودعـم وتنميـتها في ليبيا .

خطة البحث :

المبحث الأول : الأسس العامة لمجالأت المشروعات الصغريوالمتوسطه والمتناهية الصغر

المبحث الثاني : التنظيم المؤسسي والقانوني المقارن للمشروعات الصغريوالمتوسطه

المبحث الثالث : التجربة الليبية في مجال تنظيم وتوطينالمشروعات الصغرى والمتوسطة

الخاتمة: النتائج والتوصيات

المبحث الأول :

الأسس العامة لمجالات المشروعات الصغريوالمتوسطه والمتناهية الصغر :

الفرع الأول :

الأهمية الأقتصاديـــة للمشروعـــات الصغيـــرة والمتوسطة

1 - التنويع الأقتصادي من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوســـطة عاملـًا حاسمًا في التنويـــع الأقتصـــادي، وذلك في إطار الأتجاه الي خفض مستوياتالأعتـــــــــماد على النفط كمصـــــــدر رئيســـي للدخـــــل كما يمكـن لهذه المشـــروعات أن تكون لها رواداً في القطاعـات المختلـفة تتراوح من الطاقـــــة المتجددة والتكنولوجيا إلتي تسهم في خلق منظومة اقتصادية متوازنة ، بل تتوافـــق أيضًا مع الأهـــــداف المحدد وتعتبرالوسيلة الأجديلصناعـة مسارات التنوع الأقتصـــادي, كما تسهم في نمو نهـج الأبتكار والتنافسية.

2–توطين سياسات الأبتكار في قطاع التكنولوجيا :

تُعد المشروعات الصغيرة مصدراً هاماً للابتكار بفضل مرونتـها وقدرتها على التكيف مع التغيرات المتسارعه, بخلاف الشركات الكبيرة التي قد تعاني من القيود البيروقراطية، تتميز هذه الكيانات الصغيرة بسرعة تكيفها مع تغيرات السوق، واختبـــار المفاهيـــم الجديدة، وتطبيـــق التكنـــــولوجيات الحديثة لا تقتصر مهمة المشروعات الصغـــــيرة على تيـــسير تبنـــــي التكنولوجيا فقـــطبل تعمل كمُحركات له , وتعتبر هذه المشروعات المختبرات التجريبـــية التي يمكن فيها أختبـــــــار برمجيات وتكنولوجيات جديدة دون المخاوف التي تُلاحظ عادة في الشركـــــات الأكبر حجماًوبالتالي، تعمل هذه المشروعات كعوامل مسرعة للتطوير الأقتصادي، من خـــــلال تشجـــــيع ثقافـــــة الأبتكار التي يمكن توسيعها بسهولة، مُسهمةً بشكل مباشر في تحقيق أهداف الرؤية الأقتصاديـــــــــة و لا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي تلعبه في استيعاب واستغلال التكنولوجـــيات الحديثة

وتطويرها فهي الحجر الأساس في بناء مستقبل متطور لتكنولوجياً مستدامة اقتصادياً للبلاد[1] .

4- الأسهام المباشر في تنفيذ خطط التكامل الأقتصادي علي المستوي المحلي واولوية تنفيذ الصناعات التحويلية مما يخلق التنوع الصناعي وفق الأحتـــــياجات التي ترصدها السياسات الأقتصادية للدولة .

5- تسهم ايضا في خلق اطر تنافسةممنهجه .2

6- تكمن الأهمية ايضا في انها تسهم في خلق التنمية الأجتماعية بتسارع توطين معدلات أمن من خلال مساير التطور الديناميكي لحركة البطالة .

الفرع الثاني :

التحديات المواجهه للمنشآت المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمحور جل التحديات والمعوقات اتجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطه، ومن أهمها مجموعتين منها مايتعلق بالبيئة الخارجية ومنها مايتعلق بالبيئة الداخلية وهما علي النحو الأتي:

المجموعة الأولى: المعوقات البيئة الخارجية:

معوقات البيئة الخارجية تتمثل بالنواحي التالية:

1 - عدم وجود قانون واحد لجميع المشاريع ووضع تعريف واحد لها، ويقوم بتنظيم نشاطات ويقدم لها التسهيلات في ميادين الترخيص والتمويل. بالأضافة إلى عدم ثبات التشريعات التي تقوم بتنظيم الأنشطة الأستثمارية التي يفترض أن تكون غير متعارضة من جهة، وتعمل على تبسيط كل الأجراءاتالأدارية الخاصة بالتراخيص مع مراعـــــــاة النواحي التي تكـــــون مرتبطـــة بالضرائب وغيرها من جهة أخرى.

2- غياب النظم التي ترصد ربـــــط المشاريع الصـــــغيرة والمتوسطـــــة، وتهتم برعايـــــة المصالح وتعزيز المواقف التنافسية من خلال العمل على توفير المستلزمات المادية بأقل كلـــــفة ممـــكنة ومساعدتها في القيام بالدراسات والبحوث في مجال التسويق وخارطة المصادر والمواد الأولية والتقنيات اللازمة والأسواق المستهدفة لتصريف المنتجات فيها.

3 - ضعف البنية التحتية في العديد من البلدان العربية، والتي تتمثل بقصور قطاع الخدمات في مجالأت النقل والكهرباء والمياه والتخزين والأتصالأت وقواعد المعلومات وغير ذلك.

---

[1] – د. عادل الكاسح إنبية د. زينب عبد السالم – أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الأقتصاديةواالأجتماعية مع الأشارة الى تجارب بعض الدول

https://uot.edu.ly/downloadpublication.php?file=eijK@tyY70871678652718_pub.p, df

[2]– للمزيد – محمد عدنان وديع, "تخصيص القدرة التنافسية وقياسه",)منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت(, العدد الرابع وعشرون, ديسمبر, .2003 .

4 - عدم وضع خارطة وفقي الأطارالجغرافي المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأستثمارات وفق أعبارات العدالة ومناطق توافر المواد الأولية والخامات حيث يتم ملاحظـــة التركيز في المناطق الأساسية على حساب المحافظات والأقاليم الطرقية، التي تحرم من فرص الأستثمار وتشغيل الأيدي العاملة وتحقيق المنافع والأيرادات، وخصوصًا إذا توفرت المواد الأوليـــــة المطلوبة في هذه المناطق.
5 - تركيز تقدم الخدمات المصرفية على المشاريع الكبيرة دون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأ في حدود ضيقة، إضافة إلى أن المصارف لا تؤثر بشكل فاعل في تقديم الدراسات الفنـــية والتحريرية التي تساعد إدارة المشاريع على اتخاذ القرارات الأدارية بشكل صحيح.
6 - عدم تواجد قاعدة البيانات والمعلومات اللازمـــــة عن المشروعات الصغيرة أو المتوســـطة والتي تساهم في حال تواجدها في تجهيز السياسات والأستراتيجيات التي لها علاقة بتطوير هذا النوع من المشاريع من الجوانب الأنتاجية والجوانب التسويقية والجوانب التمويلية وغيرهـــــا.
7 - عدم تواجـــد المنظمات الخدميةالمتخصصة التي يمكـــن أن تهـــــتم بدعـــــم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل ومجال التسويق ومجال التخزين ومجال التأمين وغيرها.
ثانيا – المعوقات بالبيئة الداخليةبالنظر الي معوقات البيئة الداخلية التي تتمثل في نواحي عدة منها عـدم الألمام الشامـل لدى أغلبية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمعلومـــــــــات التي تعتبرذات الطابع الفني والطابع الأقتصادي والطابع الأداري وضوابط جـــودة المنتجات والسياسات المتبـــــعة والأطـــر المنظمة للتسعير، والشروط والظروف للمنافسة بفرعيه الداخلي والخارجـــــــي وكيفية التغلب عليها, كما يعد تدني مستوى الأنتاجية للعمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب غـــــــياب التخطيـــط العلميوالأستخدام غير الكافي للقدرات والطاقات المتواجدةوعـــــدم إمكانيـــــة المتابعة ووضـع أطر لمراقبـــة جودة الأنتاج وأجـراء تصحيحاتللأنحـرافـــــات,وأيضا تواجه عـدم الألمام الشامـــــــل بالمواصفات والمقاييس والمعاييـــر الدولية في مجال الأنتاج, مما يتفيسبب تقديم منتجات غير قـــادرة على تلبية احتياجات السوق , وأيضا تتمثل في المعوقات عدم القدرة علي الألتزام المعرفي بالأصول والقواعد المحاسبيـــــة وتجهيز الموازنة التقديـــــــرية والموازنة النهائية، وتطبيق مبادئ محاسبـــة التكاليـــف الفعلـــية . مما تستدعـــــي الضرورة إلى أهمية الأعتماد على بيوت الخبرة المحاسبية التي تحتاج مبالـــغ كبيرة مقابل خدماتها المحاسبية وخدماتها الأستشارية.[1]

[1] – في ذلك أنظر : أ. عزالدين محمد خليفة , دور الموازنة التقديرية في التخطيط والرقابة دراسة تطبيقية " المساهمة ..مجمع سوق الخميس لإسمنت "https:www.uotpa.org.lyعلي الشركة الاهلية للاسمنت,

المبحث الثاني :

التنظيم القانوني والمؤسسي المقارن للمشروعات الصغريوالمتوسطه

الفرع الأول :

الدول التي تنظـــــم المشروعات الصغري والمتوسطة بموجب القانون

عدد من الدول يتوفر لديها بيان لتنظيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وترتكز على قانون منظم للمشروعات الصغريوالمتوسطهوتشمل: الأردن، والكويت، والسعودية، والأمارات، وفلسطين، ومصر، والبحرين، وتونس، وموريتانيا والمغرب والسودان لا تزال دول أخرى تسعى الي وضع قانون ناظم لكافة مجالات المشروعات الصغريوالمتوسطه

مما ورد فقدأصدرت حكومـــــة دولة الكويت القانون رقم 2013/98 بشأن إنشاء صـــــــندوق بأســـم الصندوق الوطني لرعاية وتنمـــية المشروعـات الصغيرة والمتوسطة حيث يهدف هـــذا القانون لدعم الشباب ومحاربة البطالـــــة وتمكين القـــطاع الخاص لتحقيق النمو الأقتصـــــادي في دولة الكويتالصندوق الوطني هو مؤسســـة عامـــة مستقـــــلة برأس مـــالي قدره مليارين ديـــنار كويـــتي، تُطور وتُمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمملوكـة مـن قِبـــل كويتيين بنسبة تصـــل إلى 80% من رأس المال , وتتجه رؤية الصندوق في بناء مجتمـــع ريادي يُحفّز أصـــحاب المشاريع على الأبداع ويُحقق فرص التنمـــية الأقتصادية في دولـــة الكويت, ويختـــص وفـــق القانـــون بتمويـــل كافـــة المشروعـات بتنوعاتها سواءالأنتاجية والخدمية والتجارية والحرفيـة والمهـنيةبشرط عدم تعارضها مع قوانين الدولة أو أحكام الشريعة الأسلامية , و الأ تتجاوز تكلـــــفة تأســـيس المشروع- وفقا لدراسة الجدوى الأقتصادية -دون احتساب قيمة الأراضي المقام عليها المشـــروع وقيمة التمويل والأصول العينية- مبلغ (500.000 د. ك) خمسمائة ألف دينار كويتي، فضـــلاً عن مطابقة تلك المشروعات لالتزامات البيئية .1

الفرع الثاني : النموذج الاماراتي

اولا : نظرة عامة عن التنظيم المؤسسي :

في مجال التنظيم المؤسسي للمشروعـــــــات الصغري والمتوسطة والمتناهية الصغر فقد فرض التطور والنمو لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الامارات حدودا كبيرة تكمـــــن في أهمية دعمـــها بمـــبادرات التي حظت بمشاركة جميع القطاعات الحكومية والخاصة لا سيما أن هذا القطاع الحيوي يؤثر بشكل إيجابي في دعم وبلورة الحركة الاقتصادية والإسهام في زيادة الناتج المحلي الإجمالي , حيث تحاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتشجيع دائم من حكومة دولة الإمارات، لأهميـــتها في التنويع الاقتصادي وتسريع وتيرة النشاط التجاري والصناعي، وفي تنمية وبناء الموارد البشرية الوطنية. حيث تجـــد المشاريع الصغيرة والمتوسطة

[1] - https://www.almohami.com/القانون-رقم-98-لسنة-2013-في-شأن-الصندوق-الوطني/

الدعم الحكومي من عدة جهات تشمل: البرنامج الوطني للشركات الصغيـــــــــرة والمتوسطة، ومجلس الإمارات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومشـــروع 300مليار، والاستراتيجية الصناعية لدولة الإمارات، وصندوق خليفة، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

1.ثانيا : التشريع المنظم للمشروعات

فقد تحققت في ظل التجربة خطوات لتحفيز الشركات الصغـيرة والمتوســطة في الدولة

حيث تمثلت هذه الخطوات المحفزة في ما يلي:

الذي هدف القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2014 بشأن المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوســـــطة اصدار

الذي حقق - تطوير المشاريع والمنشآت حتى تكـــــــــــون داعـــــماً أساســـياً للتنمـــــية الاقتصادية في الدولة

الي نشر وتشجيع ثقافة البحث والإبداع والابتكار وريادة الاعمال التي تحقق طموحات الدولة الاقتصادية

كما ضمن تنسيق جهود الجهات المعنية لتطوير المشاريع والمنشآت , وتعزيز تنافسية المشاريع والمنشآت من أجل توفير فرص العمل لصالح الاقتصاد الوطني , وخلق مجالات لتطوير البرامج والمبادرات الرامية الى تنمية المشاريع والمنشآت مما خلق مجالا لتحفيز ودعم المواطنين لدخول سوق العمل في مجال المشاريع والمنشآت والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولةتعزيز مكانة الدولة كمركز لريادة الاعمال وإقامة المشاريع والمنشآت

فقد إنشاء القانون مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة- يضم المجلس ممثلين عن جميع الجهات المعنية في القطاع الحكومي والخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة , ويختص المجلس في وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية المشروعات والمنشآت الصغيرة، ووضع الضوابط والقواعد اللازمة للتنسيق بين البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والجهات المعنية ومتابعة مؤشرات أداء البرنامج وسوف نتطرق باختصار أهم البرامج التي نظمت لاجل رصد وتطوير المشروعات الصغري والمتوسط وذلك وفق الاتي :

- بإطلاق مشروع 300 مليار، الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة- والتي بموجبها

---

[1] المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) -

البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
https://u.ae › business › small-and-medium-enterprises

سيقوم مصرف الإمارات للتنمية بتمويل أكثر من 13,500 شركة صغيرة ومتوسطة.
تهدف إدارة منصة المشتريات الحكومية في وزارة اللامستحيل إلى تطوير منظومـــــــــة عملـــــيات المشتريات الحكومية، وتوجيهها لدعم رواد الأعمال المواطنين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالاستفادة من ابتكارات التجارة الإلكترونية .
وفي جانب أخر اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني-2019- تهدف الاستراتيجية إلى دعم معايير الأمن الإلكتروني بالدولة عبر آليات ومحاور مختلفة، مع تحفيز إيجاد شركات محلية ناشئة في القطاع، وتطوير بيئة الأمن السيبراني.
- مختبر صناعة المستقبل
يقع مختبر صناعة المستقبل تحت إدارة وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وقد تم تصميـــــمه لتعزيز المهارات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتزويد الشباب الإماراتي بالمعرفة في مجال مراقبة الجودة وتطوير المنتجات. ويهدف المختبر إلى بناء القدرات لصناعات المستقبل.
يقدم المختبر برامج تدريبية مبتكرة لاستكشاف صناعات المستقبل بالتعاون مع المؤسسات ومجموعات العمل الرائدة في دولة الإمارات، كما يعمل على تمكين الصناعات الوطنية لتكون متوائمة مع الأولويات والأهداف الموضوعة من خلال التقنيات الحديثة، ويعزز من تنافسية المؤسسات والأفراد.
ثالثا : الجهات والبرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- وزارة المالية
توفر وزارة المالية حلولا رقمية لتوفير بيئة أعمال صديقة ومشجعة لأصحاب المشاريع ورواد الأعمال، كما نقوم بتقديم أشكال متنوعة من الرعاية تغطي كافة مراحل بناء وتطور هذه الشركات و المشاريع الواعدة لتصبح دولة الإمارات وجهة عالمية لتأسيس الشركات الناشئة والمتوسطة .
فرص أعمال وعقود للشركات – يُتاح لأصحاب الشركات الناشئة أو المتوسطة ورواد الأعمال التسجيل في سجل الموردين الاتحادي والمشاركة في الممارسات والمناقصات التي تطرحها الجهات الحكومية الاتحادية.
حلول تمويلية من خلال صندوق محمد بن راشد للابتكار – يمكن للشركات الناشئة والمتوسطة التي لديها مشاريع مبتكرة الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة، والقروض من البنوك التجارية والمؤسسات المالية بدعم من صندوق محمد بن راشد للابتكار.
خدمات الرعاية والدعم التخصصي وبرنامج المسرعات - يمكن للشركات الناشئة والمتوسطة الحصول على الدعم التخصصي (غير المالي) بدرجة عالية من المواءمة مع احتياجاتهم الفعلية بهدف تلبية مشاريعهم المبتكرة. تتضمن هذه الخدمات تصميم الاستراتيجيات ونماذج الأعمال، تسهيل الدخول إلى الأسواق، توفير الكفاءات والمهارات التخصصية، تقديم الدعم لإعداد الخطط المالية.

رواد الأعمال المواطنين– وقدمت عروض مميزة وحوافز حصرية – تخصص حكومة الإمارات 10٪ من إجمالي المشتريات الحكومية الاتحادية للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للإماراتيين ليحصلوا عـــتلى حصة من الأعمال الحكومية
حزم الحوافز للـــــــــــشركات– تشمل هذه الحوافر: -خصم بنسبة 50٪ عند تسجيل الشركات في سجل الموردين- تجديد التسجيل مجاناً - إعفاء الشركات من دفع رسوم التسجيل لأول سنتين من تاريخ تأسيسها
- منح أفضلية سعرية بنسبة 10% للشركات الناشئة والمتوسطة- كراسة مناقصات مجانية
رابعا حلول رقمية جديدة - يمكن للشركات الناشئة والمتوسطة الاستفادة من الحلول الرقمية الجديدة مثل منصة المشتريات الحكومية بهدف زيادة فرص الأعمال أمام الشركات.
- وزارة الاقتصاد
اقرأ عن مزايا العضويـــــة في البرنامج الوطني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقته وزارة الاقتصاد لدعم رواد الأعمال.
- صندوق خليفةتأسس صندوق خليفة عام 2007 وهو هيئة حكومية غير ربحية، ومستقلة مالياً وإداريا وتتبع حكومة أبوظبي وكان الغرض من إنشاء الصندوق هو المساهمة في تعزيز وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أبوظبي بشكل خاص، ودولة الإمارات بشكل عام. تأسس الصندوق برأس مال إجمالي قدره 300 مليون درهم إماراتي. وفي عام 2011، ارتفع إجمالي رأس مال الصندوق إلى 2 مليار درهم. يغطي الصندوق جميع أنحاء الدولة من خلال شبكة من فروعه.
- مؤسسة محمّد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
تأسست مؤسسة محمّد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العام 2002 كقطاع مستقل ومتكامل الخدمات منبثق عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي. تهدف المؤسسة إلى دعم رواد الأعمال الناشئين من مواطني دولة الإمارات، ودول مجلس التعاون الخليجي في جميع خطوات تأسيس أعمالهم بدءاً من التخطيط للموارد المالية، وتبسيط الإجراءات الرسمية، حتى اكتمال المشروع.
- خدمات مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة
التخطيط - توفر المؤسسة التوجيه والتدريب لرواد الأعمال، وتقوم بتعريف المتعاملين بالخدمات والمميزات المتاحة فيها، وتوجيههم وفق احتياجاتهم ومتطلباتهم في تأسيس الأعمال.
- الخدمات التدريب، يمكنك التقدم بطلب إلى أكاديمية دبي لريادة الأعمال التي توفر برامج تدريبية لتنمية القدرات والكفاءات المهنية لرواد الأعمال .
تعفى المشاريع الناشئة من الرسوم المرتبطة بالرخص التجارية، لـــمدة خمـــــس سنوات من تاريخ أول ترخيص. تُمنح "رخصة انطلاق" لرواد الأعمال من سكان

إمارة دبي لمزاولة مشاريعهم المنزلية في مجالات متنوعة، مقابل رسوم رمزية تدفع سنوياً.

تمويل المشاريع

تمنح مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة قرض التأسيس لتغطية تكاليف تأسيس المشاريع، عن طريق تمويل جزء من رأس مال المشروع، وتبلغ قيمة القرض 1 مليون درهم كحد أقصى.

كما انشئت عدة مراكز داعمة منها الاتي :

- مركز جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي لحضانة وريادة الأعمال
- مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية (رواد)
- مركز الشارقة لريادة الأعمال (شراع)
- تعزيز لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة – عجمان
- برنامج ريادة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية في المنازل :

يهدف برنامج ريادة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية في المنازل إلى تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المواطنين والمواطنات1

كما تشهد مجمل المعوقات التي تتركز علي تمويل المشاريع الصغيـــرة و المتوسطة في الـدول العربية باعتباره أحد أعظم التحديات التي تواجه المشروعـــات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية, حيـث تبلـغ نسبـة المشـروعات الصغيرة والمتوســـطة التي تحصل علـى قـــروض من المصارف 21% على الرغـم مـن أن حوالي 74% منها لديها حسابـات إيـداع لدى المصارفما يدل على أن المصارف تتولى إدارة أموال تلك المشروعـــات ولكـــن تتردد في إقراضها ,كما شهدت القروض المقدمة من المصارف للقطاع الخاص ارتفاعاً كبيراً في الأونةالأخيرة في الدول العربية , الأ أن الحصة الأكبر منها حصلت عليه الشركـات الكبيرة، فيما تكافـــــح المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويـل , فعـادة ما تكون المصارف العربية متحفـــــظة عن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع المخاطر نظراً لحجمها وإمكانياتها المحـــدودةكما أن المصارف تســـــعى للحصـــول على معلومـــات كميـــة ونوعيـــة لتقييم دراســـات الجدوى الأقتصادية للمشاريع التي تقودها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وغالباً ما تفشل تلك الدراسات في إقناع المصارف، وذلك لأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الدراية التقنية والمالية التي من شأنها أن تساعدهم في رســم خطـــــط عمل مفصلة جديـرة بثقة المصارف , ولمعالجـــة النقص الكبير في التمويل الذي يمثل الأســـــــاس للنهوض بهـــذا القطـــاع، قام أتحـــاد المصارف العربيـــة بالتعاون مع البنك الدولي، بإعداد دراسة إحصائيـــة ميدانية حول تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن

[1]-المشروعات الصغيروالمتوسطه- https://u.ae/ar-AE/information-and-services/business/small-and-medium-enterprises

العربي، نشرت نتائجها خـــــــــلال الـــــــعام 2011 وقد شملت العينة المدروسة 139 مصرفاً عربياً في 16 دولة عربية , وكما أعد صندوق النقد العربي استبيان عن "بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" في عـام 2017 للتـــــعرف على الوضع الراهن لبيئة أعمال المشروعـــــات الصغيرة والمتوسطة،والمساهمة في تعزيـــز جهود الصندوق في تقديم المعونة الفنية الهادفة إلى تطوير ورفـــــع كـفاءة القطـــــــاع المالـــي والمصرفـيوعلى وجـه الخصوص ما يرتبط بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة 1.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات :

- تبلغ حصة القروض المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 8% فقط من مجموع القروض المقدمة من القطاع المصرفي العربي.
- تلعب المصارف العربية الحكومية دوراً مساوياً تقريباً للمصارف المملوكة من القطاع الخاص، حيث بلغ متوسط هذه النسبة 9% من مجمل القروض الممنوحة من المصارف الحكومية.
- تتفاوت نسبة الأقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مجمل الأقراض بشكل كبير بين القطاعات المصرفية العربية. وفي ما يلي نسبة بعض الدول العربية : 0.5 % في قطر، 1% في البحرين، 4% في الأمارات العربية المتحدة ، 5% في مصر، 10% في الأردن، 16% في لبنان.
- يبلغ معدل الأقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المتوسط 18%، و22% في الدول ذات الدخل المرتفع.

وبذلك يتضح أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية محدوداً بسبـــب عدم وجود بيئة ملائمـــة وأنظمة كافيـــة، ولأن البنية الماليـــة التحتية غير كافية، و أدوات الأقـــــراض محدودة، ومهارات إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى تحسين وتحتاج إلى مزيد من الشفافية، كما أن معظم المصارف والمؤسسات المالية العربية ليســـت مجهزة لتقديم منتجات مصرفية مربحة ومستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة2

المبحث الثالث :

التجربة الليبية في مجال توطين وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة:

تتضح التجربة الليبية معالمها الأساسيـــة في مجال تنمـــــية وتطوير المشروعـــــات الصـــــغرى والمتوسطة حيث سيتم تناول الدوافع وراء

[1] -/https://www.saidanet.com/News-31611

[2]– طارق إسماعيل ، *بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات* ، دراسة اقتصادية ,2017 , ص 68.

الأهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوســـــــطة والمعايير المستخدمة في تصنيـــــفها والخطـــــــط والسياســـــات المتبـــعة للنهوض بقطـــــاع المشاريع الصغرى والمتوسطة وأخيراً تقييم التجربة الليبية في مجال تنميـــــة وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول :

دوافع وتعريفات المشروعات الصغري والمتوسطة والمتناهية الصغر

أولا : دوافع الأهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:

إن إنشاء قطاع للمشروعات الصغريوالمتوسطهبات ضرورة حتمية التوجه الي توطينـــها حيث تكمن الدوافع بشكل رئيسي في توفيـر فرص عمل للباحثيـــن عن العمـــل من خرجـــي الجامـــــــعات والمعاهد والتقنية المتوسطة والعليا وكذلك توفيـــر فرـــص عمل لأصحاب الدخـــل المحدود لغرض إنشاء مشاريـع اقتصادية تساهم في تحسين مستـــــــوى دخولهم ولكن من ضمن الشرائح المستهدفة من برنامج تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا فائض الملاكـــــــات الوظيفية والمتمثلين في العاملين بشركات القطاع العام المتعثرة والدوائـــــــر والأجهـــزة الحكوميـــة, وغير من الدوافـــع الأخـــرى تدعو اليالأهتمام بالمشروعات الصـــــغرى والمتوسطة في ليبـــــيا المساهمـــة في تشجيـــع روح المبادر والأبتكار, ومنالأهتمـــــام بتنميـــة وتطويـــرالمشروعات الصغرى والمتوسطة هي المساهمـــــة في تنويـــع مصادر الدخـــل للاقتصاد الوطنـــي,والمساهـــــمة في إحداث التنمـــــية المكانية للمناطق الريفيـــة والنائية وتوفير السلع والخدمـــــات التي تحـــــتاج اليـــــها المشاريع الكبيـــرة بإقامة مشاريع تعتمد على استغلال الموارد المحلية ومواد الخام المتوفرة بها .

ثانيا - التعريف للمشروعات الصغرى والمتوسطة:

لقد تضمن القرار رقم (472) لسنة 2009 الصادر عن اللجنة الشعبية العامـــة (سابقاً) تعريفات تحدد تصنيفات المشروعـــات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر على النحو التالي :

- المشروعات المتناهية الصغر: هي المشروعات التي لا تزيد قيمة القرض الواحـــد فيها على 10.000د.ل .

- المشروعات الصغرى: هي المشروعات التي لا تتجـاوز قيمـة القرض الواحـــد فيها 1.000.000د.ل ولا يزيد عدد العاملين فيها على 25 فرداً .

- المشروعات المتوسطة: هي المشروعـــــــــات التي تزيد قيمـــــة القرض الواحـــــــد فيها على 1.000.000د.ل ولا تتجاوز قيمة 5.000.000د.ل أو يتجاوز عدد العاملين فيها 25 فرداً .

هذا التعريف يختلف عن تعريف وزارة الصناعة التي تعرف المشروعات الصغرى والمتوسطة على النحو التالي (وزارة الصناعة 2013) .1

- المشروعات الصناعية الصغيرة (متناهية الصغر): هي المشروعات التي تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها (الألات والمعدات) على 250.000د.ل وعـــــــــــدد العمالة فيها لا يتجاوز 10 أفراد

- المشروعات الصناعية الصغرى:

هي المشروعات التي لا تزيـــــد قيـــــــــمة الأصـــــول الثابتـــــــــــة فيها (الألات والمعدات) على 1.000.000د.ل وعدد العمالة فيها لا يتجاوز 50 فرد .

- المشروعات الصناعية المتوسطة: هي المشروعات التي لا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها

الألات والمعدات على 5000.000د.ل وعدد العمالة فيها لا تتجاوز 80 فرد

يتضح الأختلاف بين التعريفين هو أعتماد تعريف اللجـــــنة الشعبية العامـــة على القيمـــة المحددة للقرض كأحد معايير تحديد حجم المشـــروع، بينما أعتـــمد تعريـــف وزارة الصناعـــة على قيمـــــة الأصول الثابتة لتحديد حجم المشروع.

كما يختلف التعريفين من حيث عدد العاملين في كل نوع من أنواع المشاريع، فطبقا لتعريف اللجنة الشعبية العامة عدد العاملـيـن في المشروعات الصغرى لا يزيد عن 25 عامل وفى المشروعات المتوسطة يتجاوز عدد العاملين 25 عامـل في المقابلحدد تعريف وزارة الصناعة عدد العاملين بالمشروعـات الصغرى بأنه يتجاوز 10 عمال ولا يتجاوز 50 عامل بينما حدد عدد العاملين بالمشروعات المتوسطة بأنه لا يتجاوز 80 عامل..2

الفرع الثاني : التطور التنظيمي للمشروعات الصغري والمتوسطة :

أولا - خطط وسياسات تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:

من الخطوات التي اتخذت في ليبيا لدعم تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطـــة ما يلي: - إنشاء مصرف التنمية بموجب قانون رقم (8) لسنة 1981 والذي كـــان من أحد أهـــم أهدافه تمويل مشروعات القطاع الخاص المتمثلة في التشاركيات والحرفيين والأســـــر المنتجـةحيث كانت قيمة القرض الذي يمنحه المصرف للمشروعات الصغرى والمتوسطة تغطي نسبـة 80% من إجمالي قيمة التوريدات للالأت والمعدات ونسبة 70% من قيمة المـــواد الخـــــام ومستلزمات الأنتاج، هذا ويتحمل صاحب المشروع الفرق ما بين تكلفة الأستثمارية

_1

1- د. حسن محمد اليونس- د. علي أحميد محمد اقريشين, معوقات المشروعات الصغرى وأثرها على التنمية المكانية في ليبيا دراسة على المشروعات الصغرى والمتوسطة (مدينة بني وليد أنموذج) : https://www.hnjournal.net/2-11-32/ /

للمشروع أو تكلفة المواد الخام ومستلزمات الأنتاج وقيمة القرض الممنوح من قبل المصرف بالأضافـــة إلى نشاط التمويل فإن المصرف من ضمن أهدافه تقديم الأستشارات الفنية للمشروعات وإجـــــراء بما في ذلك دراسة الجدوىالأقتصادية للمشاريع المتقدم بها .1

ثانيا –إنشاء صندوق التحول للإنتاج :

الذيالذي عدل اسمه دون اختصاصاته ليكـــون باسم صندوق ضمان الأقراض لأغراض التشغيل الذي كان الهدف منه تشجيع فائض الملاكـــات الوظيفية في الجـــهاز الأداري العام على التحول للعمـــــل في القطـــــاع الخاص من خلال مساعدتهم للحصول على قروض من الصندوق لإقامة مشاريع تعود عليهم بالمردود المادي المناسب وتخفف العـــــبء على خزينة الدولة , وحيث تم إعـــادة تنظيـــم الصندوق ليصبح اسمه صندوق ضمان الأقـــراض لأغـــــراض التشغيل وذلك تماشيا مع تعديل سياسات منح القروض ، فقد انتهج الصندوق آليـــــــة ضمان القروض الذي يمـــنح للمشروعـــــات الصغرى والمتوســـــطة من قبل المؤسســـات الماليـــة بحيث يضمن الصنـــدوق ما نســـــــبته (70%) كـحد أقصى من قيـــمة إجمالـــي القروض الممنـــــــوحة وحسب نوع النشاط وطبيعة المشروع ودراسة الجدوى الأقتصاديـــــــة, وهي فكـرة مســـــــتقاه من بعضالتجارب الدولية ولكن ينجم عنها نتاج تنموي وطني لاعتبارات عدة

ثالثا - إنشاء المجلس الوطني للتطوير الأقتصادي .(2)

بموجب قرار رقم (3) لسنة 2007 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة. وفي سنة 2009 أصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) قرار رقم (472) والذي أختص المجلس بموجبه مهمة الأشراف على البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- وضع الخطط والبرامج الخاصة بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وخلق بيئة مساندة لتطويرها ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها مع اقتراح منـــح الأعفاءات والمزايا للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

-أعداد تقارير حول سير عمل تلك المشاريع وإعداد قاعدة بيانات شاملـة للمشروعات الصغرى والمتوسطة , وعدد القروض الممنوحة وأنواعها وقيمتها والموقف التنفيذي والأقســاط المستردة وربطها بالمنظومات العاملة بالدولة اختيار المشاريع الرائدة المستهدفة بالتمويلوالمساهمة في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات وتقديم

---

https://uotpa.org.ly › alostath › article › download

[1]_

http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=545101-[2]

الأستشارات للمشروعات في كافة مراحـــــــلها ضمان اقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة.

رابعا - تأسيس البرنامج الوطني للمشروعـــات الصغرى والمتوسطة بموجب قرار اللجـنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (845) لسنة 2007 (1)

حيث كانت تبعيـــته للمجلس الوطني للتطوير الأقتصـــادي وفي سنة 2011 صدر عـــــن اللجنة الشعبية العامة قرار رقم (73) لسنة 2011 وبموجبه تم منـــــــح البرنامـــــــج الشخصية الأعتبـارية والذمة المالية المستقلة ونقلت تبعيته من المجلس الوطني للتطوير الأقتصـــادي إلى أمانـــة اللجنة الشعبية للصناعة والأقتصاد والتجارة (سابقاً).

ويختص وفق ذلك ارساء سياسات ادارية تنظيمية من شأنها خلق تنمية ورعايـــةللمشروعـات الصغرى والمتوسطة بهدف تعزيز دورهـــــا في تحقـــيق التنمـــــية الأقتصاديـــةوالأجتماعـــــية.

خامسا- صدور قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (846) لسنة 2007 المتعلق بمراكز الحاضنة للأعمال والأبتكار التقني والذي حدد مهام حاضنات الأعمـــــال في دعـــــــم وتشجيـــع المبادرين على تأسيس وإقامة المشاريع الصغرى والمتوســـطة بهدف زيادة الأنتاج وتوفيـــر فرص عمل تشجيع الأفراد والشركـــات على الأبداع والمبـــادرة وتهيئـــة الظروف الملائمة لظهور الأفكار الجديدة والأختراعات وتبني تلك الأفكـــار حتى تصبح مشاريـــع قائمة فعلا, وإقامـة دورات تدريبيـة لتنمـية مهارات أصحاب المشروعـتالصغري والمتوسطة .

كما يعتمد البرنامج على الحاضنات ومراكز الأعمال والتي تعتبر ذراعـــــــه الفني لتنفـــــيذ خطـطه وسياساته في مجال الأهتمـــام بالمبادرين وتبني الأفكـــار الأبتكاريـــة وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية تساهم في تحقيق التنمية الأقتصاديـــةوالأجتماعـــية كما أتجه البرنامج الي أنشاء عـــدة مراكـــز للتدريب وعدة حاضنات أعمال في عدة مدن هي : بنغازي، سبها،مصـــراته،و طرابلس ومركز أعمال مختص للمرأة، ومركز لذوي الأحتياجات الخاصة، وحاضـــنةتختص بتقنية المعلومات، حاضنة أعمال التقنيات الزراعية .

خامسا -إنشاء مركـــــز الغد للأعمال الذي أوكـــل إليه القيام بالمهام التالية:

بمنح التراخيص للمشروعـــات الصغرى والمتوسطة , وتوفـــــــير المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغرى والمتوسطة وتوزيعات على شريحة الباحـثين عـــــــن العمل والجهات المهتمة بالمشـــــــروعات الصغرى والمتوسطة رفع الوعي بثقافة المبادرة وترسيخها.

-منح مجموعة من الأعفاءات والمزايا للمشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك بموجـــــــب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (472) لسنة 2009 والذي

[1]- للاطلاع : https://lawsociety.ly/legislation/قرار-رقم-252-لسنة-2012-م-بإعادة-تشكيل-اللجنة-ا/

خص بها المشروعات التي تقام في المناطق النائية والريفية، أو تلك التي تعتمد على تكنولوجـــــــيا تحافـــظ على البيـــئة وتحمي الموارد الطبيعية، أو توفر فرص عمل للوطنيين أو المشروعات التي تقيمها المرأة وتكون ذات مردود إيجابي على الأقتصاد الوطنـــــــي والمشروعـــــات التي تعتمد على الموارد المحلية.

تتمثل تلك الأعفاءات والمزايا في: الأعفاء من رسم مقابل خدمات التوريد وضريبة الأستـهلاك للأصول ومستلزمات الأنتاج، والأعفاء من ضريبتي الأنتاج والدخـل لمدة خمس سنوات أعتبارا من التشغيل الفعلي للمشروع ويمكن تمديدها إلى خمس سنوات أخرى في حالة توسع أنشـــطـــة المشروع وترتب عليها مضاعفة عدد العاملين الوطنيين بنســـبة 50% تقديـــم خدمات تدريبـــية واستشارية من مراكز وحاضنات الأعمال. دعم رســـــــــوم تسجـــيل براءات الأختراع محليا ودوليا.

الأولوية في الحصول على مواقع في المناطق الصناعية لإقامـــة المشروعات تمتـــع السلع والخدمات التي تقدمها تلك المشروعات بحماية الدولـــة من المنافسة من قبل السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

كما اتجهت سياسة الأدارة الليبية الي تكليـف المصرف الريفي بتمويـــل المشروعات متناهية الصغر والمصارف التجارية المتخصصة وصندوق ضمان الأقراض لأغراض التشغيل بتمـويل المشروعات الصغرى والمتوسطة. يكون التمويل مباشر عن طريق حصول صاحب المشـروع على قرض مباشرة من المؤسسة المالية، أو تمويل مضمون جزئيا عن طريق صنـــدوق ضمان الأقراض لأغراض التشغيل حيث تصـل نسبـة الضمان إلى 70% من القيمة الأجمالية للقرض

كما تطورت مراحل تنظيم المشروعات الصغريوالمتوسطه في ليبيا باصدار قانـــون الأدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012 ولائحته التنفيذية والذي أوكل إلى إدارة الأجهزة المحلية (البلديات والمحافظات) مهمة إنشاء حاضنات الأعمال ودعم المبادرين الأقامة المشروعـــات الصغرى والمتوسطة.

وفق السياسة التنظيمية للدولة في ليبيا تم إنشاء عـــدة صناديق للمشروعات الصغرى والمتوسطة في عام 2013 وهي صندوق ثقةكما تم انشاء صندوق مبادرة صندوق إبداع صندوق ابتكار وصندوق ريادة حيث تهـــدفتلك الصناديق في المـقام الأول إلى توفير تمويـل للمشروعات الصغـــرى والمتوسطـــة بأساليـــب تتوافـــق مع أحكام الشريعـــــة الأسلامـــية سواء أكان ذلك بطريق مباشـــر أم غير مباشـــر بالأضافة إلى القيـــام بأنشطة أخـــــرى مثـــــل تقديـم الضمانات اللازمـــة للحصـــــــول علـــــى التمويـــل وتأسيس الشركـــــات وإنشاء المشاريـــع الأستثمارية اقتراح ووضع الخطـط والأليـــــات اللازمـــــة التسويق المنتـــجات والخدمـــات التي تقدمها المشروعـــــات وتقديـــم الخدمـــات الأستشاريـــــــة والتدريب، وإعـــــــــداد دراسات الجدوى الأقتصادية. (1)

[1]- انظر : قرار-رقم-252-لسنة-2012-م-بإعادة-تشكيل-اللجنة

الفرع الثالث :

أولا - تقييم التجربة الليبية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة نظرا لعدم توفر بيانات دقيقة عن المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليـــــبيا يمكن من خـلالها إجراء عملية تقييم لمسارات المشروعات، فإن الأمر سيقتصر على تقييم تجربـــة مصرف التنمية والمصرف الزراعي وبعض المصارف التجارية في مجـال تقديـــــــم الدعـــــم المالي للمشـروعات الصغرى والمتوسطة .

كما سيتم التركيز أيضا علـى تقيـيم تجربـــة البرنامـــج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في مجال الدعـم الفني والأستشارات والتدريب وذلك على النحو التالي.

1 - تقييم تجربة مصرف التنمية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

كان لارادة الدولة من انشاء مصرف التنمية ليكون له دورا فعال في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهذا يتضح جلياً في قيمة الممنوحة فقد تركز نشاط المصرف منذ إنشائه على دعم هذه الصناعات والمشروعات الأنتاجية والفرديـــــــة والأسرية . فقدقام بمنح قروض لفئة الشباب بقيمة 957.202.467 دل ساهمت في خلق 36.534 فرصة عمل في أنشـــــــطة ومجـــالأت متعددة. [1]

كما قام المصرف بتمويل نشاط النقل والموصلات عن طريق منح فروضا لشـــراء سيارات الركوبة العامة والنقل الخفيف والثقيل بقيـــــــــــمة 412.282.977 د.ل وبلغ عـــــــدد المستفيدين من تلك القروض 8539 مقترض في مجـــــــــــال الصناعات البلاستيكية والكيميائيـــة قام المصرف بمنـــح قروض بقيمة 97.378.300 دل وبلغ عـــــدد المستفيدين من تلك القروض أكـــــــــثر من 5118 مقترض في المـــــجال الصـــــــــحي قـــــام المصرف بمنـــــح قروض للمصـــــــــــحات العلاجية بقيمة 27.937.193 دل وبلغ عدد المستفيدين منها 1480 مقترض في قطاع البـــــــناء والتشييد منح المصرف قروض بقيمة 161.670.034 دل واستفاد منها 4691 مقـــــــترض (مصرف التنمية (2017) في مجال الصناعات والمشروعات الأنتاجية والفردية والأسريـــــــــة قـــــــام المصرف بدعم نشاط الحياكة والتريكو في مجال نشاط الصيد البحري قام المصرف بمنـــــــــــــح الصيادين قروض لتمويل شراء قوارب الصيد ومعداتها.[2]

في مجال دعـــم نشاط المشروعات الصغرى والمتوسطة قـــــــــام مصرف التنمية بإنشـــــــــاء الشركة العامة المستلزمات التشاركيات حيث كان الغرض من إنشائها هو توريـــــد الالات ومســـــــتلزمات تشغيل التشاركيات، كما قام المصرف بعـــــــقد شراكة معي شريـــــك اجنبي بإنشاء الشركـــــة الليبية

/https://lawsociety.ly/legislation

[1]- موقع مصرف التنمية , نشرة : دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة : /https://ldb.com.ly/about/financing

[2]- مرجع سابق : /https://ldb.com.ly/about/financing

المالطية للتنمية الصناعية التي كان العرض من إنشائـــــــها توفير مستلزمات الأنتاج التشاركيات حيث قامت الشركة بإقامـــة وتشغيل مصنع لتحبيب مسحوق البي في الذي ساهـــــــــــــم في تغطية أحتياجات التشاركيـــت من هذه المادة الأولية.
في إطار التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى في توفير فرص عمل للخريجين قام المصرف بالتعاون مع اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني سابقا بتنفيذ برنامج للتكوين تضمن أستيراد 68 ورشةصيانة مختلـــــــفة الأغـــراض سلمت لتشاركيات من خريـــــجي مراكـــز التكوين والتدريب المهني بموجب قروض تغطي قيمتها إجمالي قيمة التوريدات بالأضافة إلى النشاط التمويلي قـــــام المصرف بدور الضـــــامن للمشروعـــــات التي تم تمويـــلها عن طريـــــــــــق المصرف الأسلامي للتنمية وكذلك المشاركة في المعارض والمؤتمرات التي تهدف إلى نشر فكـــــــرة المبادر وكيفية اختيار المبدرين للمشاريع التي يرغبون في إنشائها وطريقة إداراتها والعمل بها على الرغم من إسهامات المصرف في دعـــــم المشروعات الصغرى والمتوســـــــــطة إلى أنه واجه العديد من الصعوبات والمتمثلة في :
- عدم تسييل باقي رأس مـــــــال المصـــــرف حيث ما تم تسيـــــيله من إجمالـــي رأسمـــــــــاله والبالـــغ 100.000.000 د.ل 9.000.000 د.ل فقط.
كما يواجه المصرف مشكلة تمويلية أخري تتمثل في عدم كفاية مخصصاته المالية في ميزانيات التحول من ضمن الصعوبات المالية التي تواجه المصرف هي عدم توفر المخصصات الكافـية من النقد الأجنبي اللازمة لفتـــــح أعتمادات لتوريد الآلات ومستلزمات الأنتاج للمشروعات التي يقوم بتمويلـــــها
بالأضافة الي الأشكالأياتالتي تمثلت في الصعوبات الغيرمباشرة والتي تواجه المشـــروعات التي يقوم بتمويلها، ولكن تنعكـــــــس سلبـــا على المصرف وتتمـــثل تلك المشاكـــل في عدم توفر المناطق الصناعية المجهزة وعدم توفر الحماية اللازمة للمنتجات التي تنتجها المشروعات التي يقوم المصرف بتمويلها وذلك مقابل .
2 - تقييم تجربة المصرف الزراعي في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
مع مطلع عام 2001 قام المصرف الزراعـــــــــــي بتمويل 15300 مشروعـــــا صغير ومتوسط في مجالأت تربية الماشية وتربية الطيور والصيد البحري والثروة السمكية وإنتاج المحاصـــيل الزراعية والأعلاف وبقيمة إجمالية بلغت 525 مليون د.ل.
في إطار تنفيذ خطة اللجنة الشعبية العامة لسنة 2005 التي تقضي بتوفير فرص عمل للباحثين عن العمل من خريجين والمتحولين للإنتاج من القـــــــطاع الأداري العـــام قـــــــام المصرف الزراعي بتمويل 2380 مشروعا في مجال الأنتاج الزراعي والحيواني والثـــــــروة البحريـــــــــــة وشراء الألات والمعدات الزراعية إنشـــــــــاء مصانع الحبوب والأعـــــــلاف والأسمدة الزراعية

ومصانـــــع الطماطم والألبان ومشتقاتها ومعاصر الزيتون كانت قيمة تمويـــــــل تلك المشاريع 266 ملـــيون د.ل وعدد المستفيدين منها 4152 باحث عن عمل.
من الأساليب التشجيعية التي اتبعها المصرف الزراعي لتشجيع الباحثين عن العمل والمبـــادرين الأقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة: تشكيل لجان الدراسة الجدوى الأقتصادية للمشاريع التي سيقوم بتمويلها، وذلك لتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية التسويقـية الأدارية. الأجتماعية متابعة المشروع بعد حصوله على التمويل وأثناء فترة التنفيذ حتى الوصول المرحلة التشغيل والأنتاج الفعلي.
كما حدد المصرف ســــــــعر الفائـــدة على القروض الممنـــــــوحة لتمويـــل المشروعـــــات الصغرى والمتوسطة بنسبة 2%. وحدد أيضاً فترات سماح كافية حتى يدخـل المشروع مرحلة الأنتاج كما كانت فترة السداد كافية لتلك المشروعات 1
3- تقييم تجربة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
يشير جدول رقم (2) إلى انخفاض نسبة مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعـات الصغرى والمتوسطة، حيث بلغت نسبة القروض المقدمة من قبل المصارف التجاريـــــة لتلك المشروعات خلال الفترة من 1985 إلى 2000 أقل من نسبة 1% في المتوسط (مصرف ليبيا المركزي 2000) يرجع السبب الرئيسي وراء انخفاض نسبة مساهمة المصارف لتجارية في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة إلى طبيعة تركيبة مصادر التمويـــــــــل لديها حـــيث تشكل الودائع ما نسبته 70% من إجمالي مصادر التمويل لديها وهي موارد غير ذاتيـــــــة كما تشـــكل الودائع الجارية نسبة 72% من اجمالي ودائع المصارف التجاريـــة الأمـــــر الـــــــــــذي تعم على المصارف التجارية الأحتفاظ بنسبة سيولة عالية بلغت في المتوسط نحو 43.1% كما تعم على المصارف أيضا توظيف أموال الودائـــع في شـــكل استثمارات قصيرة الأجل تحقق لها بعض العائد وتلبي لها السيولة اللازمة لمواجهة مسحوبات المودعـــين الغير متوقعة (مصرف ليـــبيا المركزي 1998) الأمر الذي حد من مقدرة المصارف التجارية علـــــى توظيف أموالها في استثمارات طويلة الأجل تستخدم في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة .2

[1]- https://www.scribd.com/document/397452895/المصرف-الزراعي-الليبي .

[2]- د. رمضان علي محمد أبو اروي , دراسة تطبيقية على المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة مصراته ,
https://www.stcrs.com.ly/hcsj/docs/volumes/small%20and%20medium%20enterprises.pdf

جدول رقم 2 يوضح قيمة القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل المصارف التجارية خلال الفترة من 1985 الى 2000			
السنة	القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة	اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية	النسبة
1985	0	1883.7	-
1986	0.8	2056.8	0.0004
1987	1	2092.1	0.0005
1988	0	2261.2	-
1989	1.7	2195.8	0.0008
1990	4.1	2251.4	0.0018
1991	10	3432.7	0.0029
1992	5.6	3500.8	0.0016
1993	0	3606.7	-
1994	0	3558.2	-
1995	0	3976.5	-
1996	138.4	5134.3	0.0270
1997	241.5	5609.3	0.0431
1998	124.7	5482	0.0227
1999	0	6141.9	-
2000	63.9	6448.4	0.0099
المتوسط 0.0069			
ملاحظة: المبالغ بملايين دنانير			

4- تقييم تجربة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في مجال الدعم الفني

قام البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة منذ تاريخ إنشائه سنه 2007 باستقبال أكثر من 14000 ريادي وإنجاز أكثر من700دراسة اقتصادية في مختلف المجلات وتنظيم دورات تدريبية لأكثر من 3800 ريادي في مجال دراسات الجدوى الأقتصادية واختيار إدارة المشاريع بالأضافة الى تدريبية في مجال القانوني والتشريعات والريادةمن ضمن البرامج التي قام بها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطـــة في مجال تقديم الدعم الفني التشبيك مع المؤسسات الدولية لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا كما قام بإنجاز عدة مبادرات لتطوير

القطاع الخاص وهي المبادرة الوطنيـــة لدعم مشروعات ذوي الأعاقة والمبادرة الوطنية لدعم المرأة والمبادرة الوطنيـــة للتمكيـــن الأقتصادي للشبـــاب
كما قام البرنامج الوطني بإحالة العديد من المشاريع التي تم إجراء الدراسات الأقتصادية لها عن طريق البرنامج الوطني الى المؤسسات التمويلية التي قامت بتمويـل البعـــض منها (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة 2016) .1

أما عن أهم المشاكل والعراقيل التي تواجـــه البرنـــامج الوطني فهي عدم وجود إطار قانـــوني متكامل ينظم عمل المشروعات الصغرى والمتوسطـــة في ليبيا فالموجود حالـــيا من الناحيـــة القانونية ما هو الأ عدد من الأحكام موزعه بين مجموعة من التشريعات بالأضافة الي المشكلة القانونية يواجه البرنامج الوطني مشكلة التمويل والتي تعتبر المشكلة الرئيســـية التي تقف وراء عدم قدرته على انجاز مهمته الأساسية وهي دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة فالأغلـــبية العظمي من المشاريع التي تم دراستها بواسطة البرنامج الوطنـــي وتـــم إحالتها إلى المؤسسات المالية لم تتحصل على التمويل من قبل المؤسسات الماليـــة وذلك لأسبـــاب تتعلق بالمؤسسات المالية ذاتها ولأسباب أخرى تتعلق بالمشروعات طالبة التمويـــل وذلك حسب وجـــــهة نظـر المؤسسات المالية (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة 2016)

- النتائج والتوصيات:

أولا - النتائج

بعد المقارنة ما بين التجربة الليبية وتجارب الدول الأخرى في مجـــال الأهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية فيما يخص التجربة الليبية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- دعم وجود قانوني خاص بالمشروعـــات الصغرى والمتوسطـــة مقارنـــة بالدول الأخرى فالموجود حاليا قرار اللجنة الشعبية العامة رقـــم (472) لسنـــة 2009 الخاص بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة .

2- مثل الدول الأخرى يوجد في ليبـــيا جـــهاز حكومـــي يعني بشؤون المشروعـات الصغرى والمتوسطة ويتمـــثل ذلك الجـهاز البرنامـج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوســـطة .

3- من حيث وجود مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوســـطة

تتشابه التجربة الليبية مع تجار الدول الأخرى في هذا المجال حيث يقـوم المصرف الريفـي

[1]– في ذلك انظر : تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة علي أبو بكر نور الدين جامعة سبها سالمة محمد أبو قرين جامعة مصراته , https://journals.misuratau.edu.ly/eps/upload/file/R-638-5%20

وصندوق ضمان الأقراض لأغراض التشغيل بتقديم التمويـــــل للمشروعات قيام مؤسسات
ماليـــة أخرى مثل مصرف التنمية والمصرف الزراعـــي والمصارف التجاريـــة بتقديـــم
التمويـــل للمشروعات الصغرى والمتوسطة .
4- كما هو الحال لذا العديد من الدول تبقى مشكلـــــة الحصول على التمويـــل اللازم المشكلة
الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا .
5- تمتع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بعدد من المزايا والأعفاءات مثلها مثل باقي
المشروعات في الدول الأخرى .
6- الأعتماد على الحاضنات ومراكز الأعمال في تبني الأفكـــار الرياديـــة وتقديم الأستشارات
والتدريب لأصحاب تلك الأفكار لتحويلها إلى مشاريع فعلية .

-التوصيات

1- انشاء لجنة برلمانية تختص بالمشروعات الصغري والمتوسطة من ضمن اللجان الدائمة بمجلس النواب الليبي .
2- ضرورة العمل على سن قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطـــة يمثـــــل الأطار القانوني الذي ينظم عملها ويوضح علاقاتها مع الأطراف والجهات التي تتعامل معها
3- إعادة تنظيـــم وهيكلة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بحيث يكون الجـــــهاز الحكومي الوحيد الذي يمثل قطاع المشروعـــات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

ولضمان فاعلية التنظيم عدم اشتراك أي جهـــة أو مؤسسة أخرى معه في عملية التنظيم والأشراف على القطاع ليمنع التداخل والتعارض في صلاحيات الأختصاصات الذي يؤثر سلبا,على أن يكون عمل كافة الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بقطاع سـواء من حيث تقديم المعلومات والبيانات التي تهم المشروعات الصغرى و المتوسطة وتقديم الأستشارات والخبرات.

4- وجود خطة قومية متكاملة تدرج ضمن أولويات الحكومة للنهـــــوض بالمشروعات الصغرى والمتوسطة بحيث توضح الهدف من وراء دعم المشروعـــات الصغرى والمتوسطـــة والشرائح المستهدفة من عملية الدعـــم والمناطـــــق المستهدفة لإقامة المشاريع فيها والمشروعات التي تضحي بأولوية التنفيذ والجهات ذات العلاقة بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة والمبالغ المالية المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة .

5- تقديم الدعـــــم المـــالي من قبل الدولة للمؤسسات المالية التي تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مثل مصرف التنمية المصرف الـــزراعي المصرف الريفي صندوق ضمان الأقراض لأغراض التشغيل بالأضافة الى مراجعةالقرارات لانشاء عدة صناديق للتمويل للمشـــروعات الصغرى والمتوسطة .

6- وضع بناء قانوني منظم للتنظيم العلاقة بين الحاضنات ومراكز الأعمال والجامعات

والمعاهد ومؤسسات التعلـــيم التقني والمهني فيما يخص التعاون في مجال تبني الأفكار

الريادية والأبداعية.

6 - تخصيص جزء من المشتريات والمتطلباتالعامة للدولة .

7- وضع اطار تنظيمي من أجل إنشاء قاعدة بيانات للمشروعات الصغرى والمتوسطة تقدم كل البيانات والمعلومات والأحصاءات عن تلك المشروعات بحيث تكـون القاعدة الأساسية التي يتم الأعتماد عليها في إجراءات الدراســات والبحوث عن تلك المشـــروعات كما تساهم في تقديم البيانات اللازمة لوضع الخطط وتقييمها

كما تتفق معظم الدراسات علي التوصيات :

في مجال تطوير تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية

•يجب على المصارف العربية تعزيز قدراتها لتقييم مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

•يتعين على الحكومات دعم قدرات الأدارة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم التدريب لهذه المؤسسات حول كيفية الأستفادة من رأس المال العامل والسيولة، وكيفية تحسين الشفافية و مصداقية الحسابات المالية.

•إنشاء قاعدة بيانات للتسهيل على المصارف من جهة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، تقييم احتياجات التمويل وإدارة أفضل للمخاطر.

•يتعين على الحكومات العربية إنشاء هيئة عامة مسؤولة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

•ينبغي أن تلعب الحكومات دوراً فعالاً في الحد من الفجوة بين العرض والطلب في التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويكون ذلك عبر لعب دور أساسي في مساعدة المشروعات الصغيرةوالمتوسطة على بناء مشاريع تعزيز النمو الأقتصادي، وتطور قطاعات الصناعة والخدمات كثيفة العمالة،وتحسين الأنتاجية.

•وضع إطار قانوني وتنظيمي داعم لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
•تعزيز البنية التحتية المالية للمصارف والمؤسسات المالية العربية1.

المراجع:

1- د. عادل الكاسح إنبية د. زينب عبد السالم - أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الأقتصاديةوالأجتماعية مع الأشارة الى تجارب بعض الدول https://uot.edu.ly/downloadpublication.php?file=eijK@tyY70871678652718_pub.pdf

2- محمد عدنان وديع, "تخصيص القدرة التنافسية وقياسه",)منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت(, العدد الرابع وعشرون, ديسمبر, .2003

3- طارق إسماعيل ، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات ، دراسة اقتصادية 2017.

4- - ماهر حسن المحروق والدكتور أيهاب مقابله , المشروعات الصغيرة والمتوسطة , 2006 , منظمة العمل العربية › 2010/10 › https://alolabor.org maher_ehab

5- صندوق النقد العربي ، نتائج استبيان بيئة مشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.2017 .

6- عبد العزيز العقيل ، تقييم خبرة دول مجلس التعاون في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى السعودي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 28 – 29 مايو 2013 ، ص 11.

7- موقع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكويت /https://www.nationalfund.gov.kw/ar: .

8- اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية : http://www.uabonline.org/ar/research/financial/157816051608161016041575160416051588 1585/7699

9- قرار-رقم-515-لسنة-2013-م https://lawsociety.ly/legislation /.

10- http://site.eastlaws.com › Home › ArticlesTDetails

11- - اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية : http://www.uabonline.org/ar/research/financial/157816051608161016041575160416051588 1585/7699

[1]– اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية : http://www.uabonline.org/ar/research/financial/157816051608161016041575160416051588 1585/7699

: تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة علي أبو بكر نور الدين جامعة سبها سالمة محمد أبو قرين جامعة مصراته , https://journals.misuratau.edu.ly/eps/upload/file/R-638-5%20.

12- د. رمضان علي محمد أبو اروي , دراسة تطبيقية على المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة مصراته , https://www.stcrs.com.ly/hcsj/docs/volumes/small%20and%20medium%20enterprises.pdf

13- https://www.scribd.com/document/397452895 /المصرف-الزراعي-الليبي .

14- انظر : قرار-رقم-252-لسنة-2012-م- https://lawsociety.ly/legislation/

15- - موقع مصرف التنمية , نشرة : دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة : https://ldb.com.ly/about/financing

16- http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=545101